

## حول العامية في العراق

ليونس

كلامي على العامية ضرباً من التعصب لها والاهتمام بها، ولست أرى أنها وجهٌ من وجوه الإعراب عن المعاني التي نمتحن بها في عصرنا هذا، ولكنني أبحث فيها على أنها ظاهرة لغوية لأبدي أن نقف عليها وقفة خاصة. ثم إن فينا حاجةً إلى أن نعود إليها لأنها تحملُ الضيمَ على فصيحتنا التي نجتهدُ أن تكونَ لغة العصر ولغة الحضارة الجديدة، وأن نعيد لها شيئاً مما كان لها من المكانة والقوة والسمة طوال عصور مضت. لقد كانت لغة الدنيا المتحضرة، لغة العربي وغيره مسلماً كان أم غير مسلم.

ثم لأبدي من العود إلى العامية فماذا أقول؟ لقد كانت لغات عامة طوال عصور عدة. ومن غير شك أن العصور العباسية قد شهدت هذه الأنماط العامية، وأن كُتُب الجاحظ للدليل وشاهد على أن البصرة والكوفة وأمصاراً أخرى كانت تصرف أموراً في عاميات، تقرب وتبعد عن اللغة الفصيحة. لقد ذكر الجاحظُ أن يزيدَ بن مفرغ الحميري الشاعر وقد اقتيد في شوارع البصرة، وهو على حمار لأنه نال من زياد بن سمية. كان الأطفال يهزأون به مرددين كلاماً فارسياً وهو يجيبهم بالفارسية مُرضاً بأم زياد سمية واصفاً إياها بـ «روسبي» أي البني.

(\*) انظر التعميمات على البحث في محاضر جلسات الدورة الرابعة والأربعين (جلسة السبت ٩ من ربيع الآخر سنة ١٣٩٨م - ١٨ من مارس سنة ١٩٧٨م) في مؤتمر للجمع في القاهرة.

وحسبك أن تعرف أن للفارسية تأثيراً كبيراً في لغة البصرة، فقد شاع في أعلامها  
البلدانية طريقةً في التسمية جرت على النحو الفارسي؛ وهي الأعلام المختومة بألف  
ونون مثل: زُبَيْرَان وهو موضع منسوب إلى الزبير، ومنه عثمانان وطلحتان وزيدان  
ومُهَلَّبَان وقُتَيَّان وحمرانان وغيرها كثير أيضاً. وهي منسوبة إلى عثمان وطلحة وزيد  
والمهلب وغيرهم.. ولقد استفاه البَلَادِرِيُّ في «فتوح البلدان» وعنه أخذها ياقوت في  
«معجمه».

وما زال شيء من هذا في أيامنا هذه يحمل هذا الوسم الأعجمي في أعلامهم،  
فتحن نجد اليوم:

\* يوسفان و«جتيان» بجيم أعجمية أو كُتَيَّان بالكاف، ومن غير شك أنها قُتَيَّان  
القديمة التي مرّ ذكرها، وعُويَّسيان ولا أدري إلى مَنْ نسب هذا المكان ومثله  
«مُهَيَّجران» بإمالة الياء، وأكبر الظن أنه «مهاجران» منسوب إلى «مهاجر» وهو أحد من  
الناس نجعله.

وقد عرض الجاحظُ في «البيان» بلغة الكوفة وأشار إلى عاميتها وشيوع الدخيل  
الأعجمي فيها فقال: إنهم يسمون السوق «أزار» والمربعة «جهارسو» والقَاءُ «خيار»  
وغير هذا جد كثير.

ومن المفيد أن أشيرَ إلى أن لغة العراق في البصرة والكوفة وفي غيرها  
من الأمصار قد داخلتها الألفاظُ الأعجميةُ وشاع فيها اللّحنُ، كما حدثتنا المصادرُ.  
ولا بد لي من أن أتبين أن ما يتصل بالحرف والمهن من اللغة المحكية كان  
عامراً بالدخيل الأعجمي، ومن ذلك ألفاظ الملاحاة والفلاحة وسائر الصناعات  
الأخرى.

ألا ترى أن العراقي البصريَّ إلى يومنا هذا يستعمل البرنند وقد حولها إلى  
«فروند» وهي الأداة المستخدمة في صعود النخل، وهي من غير شك فارسية محضة.

وأن الكوفى وغيره من سكان المناطق الوسطى كبغداد مثلاً يستعملون التَّبَلْيَا للآلة نفسها وقد ذكرهما الجاحظ «فى البخلاء».

والتبليآ آرامية محضة، ومثله «السُّكَّان» لسكان السفينة و«النواخذاء» للعامل فى السفينة «والمردى» الذى يدفعُ به الملاحُ سفينته وكذلك «شكاره» لقطعة صغيرة من الأرض تزرعُ فتعودُ غلَّتْها إلى أحد من الناس يخصُونه بها كما يفعل المزارعون، أى: يُعطونها إلى العامل فى المضخة أو لرجل الدين الذى يساكنهم أو لغيرهما من خاصتهم وهى كلمةٌ آراميةٌ استعملها العربُ وما زالوا يستعملونها فى العراق.

ولولا أنى أخشى الإطالةً لأثبتُ بنماذج كثيرة من هذه البقايا الآرامية التى ما زالت حيةً فى العامية الدَّارِجة فى كثير من حواضر العراق ولا سيَّما مدينة الموصل الشهيرة.

ومثل هذا «الثالة» أى: النخلة الصغيرة وقد استعملها الزمخشريّ فى «الأساس» فى حشو مادة من المواد. ومثل هذا «الكش» أى غبار الطَّلَع ولم تَرِدْ فى المعجمات، غير أن صاحب «لسان العرب» قد ذكرها فى حشو مادة «حرق» وحرق النخلة ألقى الكشَ فيها.

وأظن أن الكلمة الأعجمية كانت بالجيم على نطق عامَّة المصريين وهى الكاف الثقيلة التى تشبه القاف كما جاء فى كتب اللغة. وهذا يدلُّ على أن هذا الصوت الذى خلت منه العربية الفصيحة وثبت فى اللغات السامية كان عامراً فى العربية العامية.

ولا أريدُ أن أقصرَ العامية العراقية فى بدايتها وشيوعها على العصور العباسية ولعلها ورثت شيئاً من ذلك فى عصور سلفت. ولعلى أستطيع أن أقول: إن شيوع اللِّحْن كان علامةً بارزةً فى هذه العاميات التى عمَّت بلادَ العرب وتجاوزت ذلك مشرقاً وغرباً.

إذا لم يكنْ شىء من هذا فلم كانت عنايتهم بلغات الأمصار والأقاليم والقبائل؟ ولم أخذوا اللُّغة والشُّعر عن قبائل بعينها ولم يأخذوا ذلك عن قبائل معروفة لم

يتوسّموا فيها الفصاحة لخلاط أهلها بأقوام ليسوا عربا، وقد حمل ذلك الضيم على عربيتهم. ألم يتجنبوا الأخذ عن قبائل الشحر وتغلب وطائفة من قبائل اليمن مثلا؟

ثم لمّ وسّموا طائفة من القراءات بالشواذ وأنهم منعوا بل حرّموا أن يقرأ بقراءة الأعمش وغيره من أصحاب القراءات النادرة. أليس هذا لأن هذه الأنماط اللغوية قد حفلت بخصائص تتصل بالأصوات والأبنية مما لا تعرفه العربية الفصيحة التي ارتضوها أن تكون المثل المفضل والنموذج الذي ينبغى أن يسود ويشيع.

أقول: من أجل هذا عنى المتقدمون بتسجيل النماذج اللغوية والأدبية التي وسمت بخصائص من لغة العامة. وإنى لأظن أن المفضل بن سلمة حين عقد في كتابه «الفاخر» باباً له «ما جرى على السنة العامة من أمثال» كان يرمى إلى هذا، وأظن أن هذا الذي جرى على ألسنتهم من المثل لا يخلو من سمات تتصل باللحن، ومن أخرى غيرها تتصف بالخروج عن الأبنية المعروفة في العربية.

ثم لننظر إلى الإدغام في كتاب سيويه لتبين أنه ضبط من صفات الأصوات وأحوالها ما نستطيع أن نزيد في القدر الذي نعرفه في التسعة والعشرين حرفاً. ألم تكن طرائق النطق لهذه الأصوات التي نيفت على الأربعين شيئاً مما كان يباشره العربون؟

ألم يشر ابن جنّي في «المحتسب» أن الحسن البصرى قد قرأ «تنزل الشياطين»؟

إن النماذج التي أثبتتها الجاحظ في كتبه عن هذا الموضوع لدليل على شيوع ألوان من الإعراب العامي في حواضر عدة في العراق وغيره. لقد ذكر أن اللحن تجاوز الحواضر حتى كان شيء منه قد عرض للغة الأعراب، وهم الذين أخذت عنهم العربية. لقد أشار إلى أن أحداً قال: «عصاني» وهو يريد: «عصاي» وفي غير شك أن هذه الطريقة العامية هي التي بقيت في كثير من لهجاتنا المعاصرة.

ولقد بقيت العامية إلى جوار الفصيحة في العراق طوال العصور العباسية، وهكذا

كان الأمر إلى نهاية عصر الدولة العثمانية. وفي هذه الحقبة المتأخرة لم يبق للفصيحة من القدر ما كان لها طوال العصور المتلاحقة بسبب من شيوع الأمية والجهل وتضاؤل التعليم، فقد اقتصر على طائفة قليلة فعفت دور العلم وقلت المدارس، وانتهى الناس إلى أمية شاملة.

ثم جاء العصر الحديث ونظر أهل العلم في حال العربية الفصيحة، وكيف لها أن تواجه العصر الحديث بعلومه وفنونه. ولقد واجهوا مشكلةً العامية وشقوا بها كما شقى أسلاف لهم من قبل؛ ولقد انصرف اهتمامهم بهذه المشكلة إلى أن ينظروا في العامية ويكتبوا في موادها وتاريخها اعتقاداً منهم أن ذلك شيء تحملهم عليه عنايتهم بـ «الفصيحة». ولا أود أن أقول «الفصحى» وأنى لنا هذه الفصحى ونحن نلوكُ عاميةً مرذولة؟ لقد وصل الأمر - أيها السادة الأكرمون - إلى أن خطيب المسجد الجامع في خطبة صلاة الجمعة يستعمل في خطبته ويقول:

«إن العناصر الكفوّة (كذا) على مستوى المسئولية». وقوله: «إنهم ينطلقون من أرضية» ومثل هذا كثيرٌ غيره. ولست أجنبه اللَّحْنَ الذي يعرضُ لكثير من ألفاظه. لقد أشار ابنُ جبير الرَّحَّالُ المعروفُ إلى شيء من ذلك منذ قرون عدة.

أعود إلى العامية العراقية المعاصرة فأقول: إن جمهرة من أهل العلم في عصرنا قد كتبوا فيها وليس ذلك تَعَصُّباً لها ودفاعاً عنها ولكنه اجتهادٌ منهم في أن ذلك يخدم الفصيحة التي هي الغاية المرجوة. لقد كان بين هؤلاء فلان وفلان من صفوة الأسرة الألويسية الشهيرة، وكان بين هؤلاء الزهاوي والشيببي والرصافي وهم جلة العلماء والشعراء. وقد سبق هؤلاء الرجال الشيخ الطالقاني والسيد مصطفى الخليل الكرّخي والسيد عبد اللطيف ثنيان والأب أنستاس ماري الكرملّي وغيرهم. ولا نشك في أن هذه الصفوة من العلماء قد شاركوا مشاركةً جادةً في خدمة العربية الفصيحة قبل اهتمامهم بهذه العامية.

لقد تناول هؤلاء ألوان العامية بالبحث والدرس من شعر ومثل وأساليب وألفاظ.

ولقد بلغ من عناية أحدهم وهو عبد اللطيف ثنيان أن صنعَ معجمًا للألفاظ العامية البغدادية. ثم خلف من بعد هؤلاء نفر استأنفوا العمل منهم: الشيخ جلال الحنفي وعبد الرحمن التكريتي وغيرهما.

ونستطيع أن نلمح في العامية العراقية ثلاثة أنماط هي:

النمط الجنوبي والنمط الأوسط والنمط الشمالي. وفي كل واحد من هذه تبيين أنه يشتمل على لون حضري وهو ما يعرف به أهل الحواضر، ونمط ريفي قروي. ولا نغفل أن يكون في النمط الجنوبي لون بدوي يتبين في البادية الجنوبية التي هي لصق بمشارف القرى والأرياف الجنوبية. ومثل هذا واضح كل الوضوح في النمط الأوسط والنمط الشمالي. ولعل من العسير علينا أن نصل إلى خرائط واضحة في الأطلس اللغوي الذي يبرز هذا التوزيع الجغرافي؛ وذلك لتداخل هذه المواد من حيث الخصائص اللغوية أصواتًا ودلالات.

ومن المفيد أن أشير إلى أن لغة بغداد العامية شيء لا يمكن وصفه وضبطه لأن هذه المدينة الواسعة قد التقت فيها عناصر شتى من حضريين من الحواضر العراقية المختلفة وقرويين وبدو وعناصر أخرى غير عربية. ولا أريد أن أغفل ذكر الدراسة التي صنعها المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون ونشرها بالفرنسية منذ أكثر من خمسين سنة ثم ترجمها قبل أكثر من عشر سنوات الدكتور أكرم فاضل العراقي، وهذه الدراسة قديمة قد تكون غير وافية بالمطالب العلمية في عصرنا هذا. إنها تقصر في كثير من الضرورات اللغوية.

ثم إنني أستطيع أن أقول: إن جمهرة هذه الأنماط تميل إلى التقارب، وذلك بفعل الاتصال بين أهل هذه الأقاليم بسبب شيوخ وسائل النقل المختلفة وبسبب تبدل أنماط الحياة الجديدة التي تقتضى السفر والتنقل. ثم إن هناك ما ندعوه بـ «وسائل الإعلام» - وما تفرضه من نمط لغوي يميل بهذه الأنماط إلى أن تكون متقاربة بعضها من بعض.

ولا نغفل عامل التعليم فالمدرسة قد قُربت بين هذه اللهجات وجنحت بها إلى الفصيحة.

وقد دفعت بدفعة من طلابي وهم من بيئات مختلفة في الشمال والوسط والجنوب من العراق وطلبتُ إليهم أن يضبطوا الألفاظ الفصيحة التي دخلت في لغات المدن الصغيرة في القرى والأرياف. لقد انتهوا في استقراءهم إلى نتائج مفيدة كلَّ الفائدة. وحسبُك أن تعلمَ أن كلمات كثيرةً نحو: البرنامج والحفلة والاحتفال والاجتماع والجماهير والجماهيرية وغيرها هي من ألفاظ أهل القرى الجنوبية مثلاً وهم سَكَنَةُ الأهوار. ولقد كان هؤلاء قبل أربعة عقود من السنين منقطعين كلَّ الانقطاع عن كل ضرب من ضروب الحضارة.

وربما كان من العسير على الموصليِّ مثلاً أن يفهم ساكني الأهوار ما يريد، كما لا يفهم الموصليُّ نفسه ما يدرج به هؤلاء الجنوبيون.

ثم ما حالُ العربية الفصيحة اليومَ مع هذه العامية؟

أقول إن للفصيحة، كما يعلم الأساتذة الأجلاء، قوةٌ تجعل منها أداة فاعلة لا تكتفى بالمقاومة والوقوف، فهي لا تنحسرُ أمام العامية. ولقد رأينا أن العامية قد أخذت الكثير من الفصيح وما زالت تأخذُ منه كلَّ يوم. وقد يكونُ هذا الفصيحُ مفروضاً عليها.

غير أن الفصيحة تُعاني من مشكلات كثيرةٍ أهمها أننا ما زلنا نجهلُ الكثير من وسائل تعلم هذه اللغة ولا سيما نحوها. وكان النحو مادةً لا علاقة لها باللغة يقرؤها الطالب فيضيق بها ذرعاً فلا تدخلُ في سلوكه اللغوي. ومن ثم يشيعُ اللَّحْنُ والخطأُ ويصبحُ هذا اللَّحْنُ والخطأُ كأنه اللغةُ الفصيحةُ ويتردَّدُ هذا النمطُ من الخطأ المسموع، وكأنَّ في أنفسنا ميلاً إلى الأخذ، به بل نهمُّ إلى هذا الأخذ، نحن الذين ندعو إلى الفصيح. وبذلك تكونُ لغةٌ جديدةٌ هي العامية الفصيحة، أو بعبارة أخرى هي العامية الجديدة:

أليس من العامية أن تشيع النسبة إلى الحياة فتكون «حياتي» وتسود حتى ليخيل إلى عضو مجع من أساتذة الأدب أن يكتبها في مقالة له، نشرت في الجزء السادس والثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة وُسِّمَت بـ «الحركة الانقلابية الأخيرة في نظام الشعر العربي».

لقد قال في الصفحة الثامنة والستين: «..... أو الحالات الحياتية».

كأن هذا المجمع المَرْجُوءُ له الرحمة بجهل «الحيوية» وهي النسبة الصحيحة الفصيحة إلى الحياة. ولا أريد أن أقف على قوله في أول هذه المقالة «الغرض الرئيسي»؛ كأن الغرض منسوبٌ إلى رئيس من الرؤساء وقد فاته أن «الرئيس» وهو وصف هو الصحيح المطلوب، وبذلك يُغنى عن هذا تحوُّل الاسم إلى صفة إذا أريد الوصفُ فتلحق بالاسم بياء النسبة؛ نحو فلانُ المصريُّ وفلانُ البغداديُّ.

ومن نماذج هذه الأوهام الجديدة التي وُسِّمَت بها فصيحتنا الجديدة، التي كادت أن تكون فصيحةً عاميةً ما يشيعُ من كلمات منسوبة إلى المفرد وحقها أن تنسب إلى الجمع. يقال: الصراع الطبقي وهو صراع بين الطبقات والقانون الدولي والعلاقات الدولية، وهو القانون الدولي نسبة إلى الجمع والعلاقات الدولية نسبة إلى الجمع أيضاً.

والمراد هنا الجمع؛ فالقانون يسرى على الدول جميعها لا على دولة واحدة، والإشارة إلى الجمع هي المتطلبة.

وكانَ هذا الذي استساغَ هذا الأسلوب فنسب إلى المفرد قد اعتمد على كتب النحو المدرسية فلم يتجاوزها إلى استعمال الفصحاء، وفاته أن ليست اللغة محكومة بقاعدة صرفية، وقد اقتضت الحاجة أن ينسب إلى الجمع واللغة يسرٌ ولا عسرٌ. ألم يشع في كتب الرجال: فلان الطوابقيُّ وفلان الجلوديُّ وفلان الأنماطيُّ وفلان القدوريُّ وفلان الأبريُّ. وعلى هذا جرى أبو الفتح عثمان بن جني فسمى كتابه «التصريف الملوكي» وماذا يقال في استعمال يذهب إليه هذا اللغوي الكبير؟

ثم أليس من العامية الجديدة أن يؤنثَ «البلد» و«الرأس» وهما مذكران؟ وقد سمعتهما أمس الجمعة في خطبة الصلاة. قال الخطيب: «يحتلون البلد ويدمرونها». وقد نسيت الجملة التي وردت فيها كلمة «الرأس» مؤنثة. أليس هذا من زحف العامية المصرية على الفصحى؟ وبذلك تهباً لنا غمطٌ جديدٌ هو الفصحى العامية. لعل القارئ يقول: إن هذا في لغة مصر العامية المعاصرة وليس في العراق.

والجواب عن هذا هو كالآتي: إن شيئاً مثل هذا يكون في العامية العراقية، وقد غزا الفصحى أيضاً ومنه «البطن» مؤنثاً وهو مذكرٌ، و«السوق» مذكر وهو مؤنث. ومثله البئر والساق وغيرها كلها صارت مذكورة في اللغة المحكية وفي الفصحى الجارية على ألسنة المتكلمين وفي كتاباتهم. ولا بد من رجعة إلى النسبة؛ إنى أسمع من محطة الإذاعة في بغداد وأقرأ في الصحف كلمات هي «التنمية» نسبة إلى «التنمية» والتصفية نسبة إلى «التصفية»، ثم قالوا: «التسوية» نسبة إلى «التسوية». وقد كان للناس شيء من هذا في مطلع هذا القرن درجوا عليه فنسبوا مثلاً إلى «التربية» فقالوا: «علم النفس التربوي»

أقول: إن في العربية سعةً وفنوناً من الاستعمال فإذا تعمسَ بناءً من الأبنية أو ثقل أسلوب من الأساليب صار المعربُ إلى شيء آخر. أليس سهلاً أن نلجأ إلى أسلوب الإضافة فنقول: «أنظمة التسوية» بدلاً من «الأنظمة التسوية»، والإضافة تؤدي ما يؤديه أسلوب النسب وبذلك نتخلصُ من الثقلِ البغيضِ الحاصل من اجتماع الواوَيْن في حشو الكلمة الواحدة وهو «التسوية».

ومن سطوة العامية وجورها على الفصحى الجديدة أن قانوناً صدر في العراق لاحتساب مدة الدراسة التي يقضيها الموظفُ الذي ترك وظيفته بسبب الالتحاق إلى معهد أو كلية وبعد أن أنهى الدراسة عاد إلى وظيفته. فكيف تحتسب هذه المدة في الخدمة التقاعدية؟ وماذا جاء في هذه المادة القانونية؟

لقد جاء فيها: «تحتسب المدة الأصغرية التي يقضيها الموظفُ في الدراسة للحصول

على شهادة من الشهادات». أى: أنهم احتسبوا أصغر مُدَّةٍ تتطلَّبها الشهادة مطروحة منها أشهر العطلة الصيفية الأخيرة مثلاً.

أقول: إن هذه «الأصغرية» وهى صفة إلى المدة مظهرٌ من مظاهر المعجزة بل غيبة للفصاحة. لقد لجأوا إلى النسبة حتى يتهاى لهم منها أن تكون الكلمة صفةً، وفاتهم أن الصفة الفصيحة المتطلبة فى هذا الاستعمال «المدة الصغرى» مؤنث «أصغر» مفيدة للتفضيل المطلوب، ولا حاجة إلى هذه النسبة التى أحالت الاستعمال إلى نمط عامى أعجمى. ومثل هذا ما يقوله كبار السياسيين وينشر؛ قولهم فى الصحف «الدولتان الأعظم» فأين حكم الصفة؟ أليس هذا من الجهل باليسير من النحو العربى فى موضوع مطابقة الصفة للموصوف؟

هذه عاميةٌ جديدةٌ ما أريد لنفسى أن أتوسَّعَ فيها. ولولا حرصى على الوقت لأفضت فيها أيماً إفاضةً وبذلك يتهاى لى معجم صغير أدعوه «معجم الفصيحة العامية».

ولا أرانى شديداً أحجرُ على المعربين وأضيق عليهم، ولسنا وحدنا، نحن أهل الحفاظ على الفصيحة، فى سلوك هذه السبيل، ولنا فى غيرنا من الأمم العربية أسوة حسنة.

لقد صدر فى العراق قانونُ سلامة اللغة العربية للحفاظ عليها من عائلة العامية. وما أظن أن غير العمل الجاد المنظم عاصم لهذه اللغة الكريمة. ولئن أطلتُ عليكم فأسرفتُ؛ فعذبرى سماحةً وكرمٌ فيكم، والسلام عليكم.